الفصل السابع

من القصدية إلى المفهوم البنيوي

إنَّ أساس المشكلات التي دُرِست في الجزء الأول من هذا الكتاب هو التفكك في فهم الإبادة الجماعية، ينشأ هذا جزئيًّا من التناقض الحاصل في أنَّ المحامين وغيرهم قد صاغوا العديد من اقتراحاتها الرئيسة، مع أنَّ اهتمامات الأدب اجتماعية بالجوهر، ثمَّة القليل من الانعكاس المُنظم المُلِم بالفهم الاجتماعي، وقد بقيت العديد من الكتابات قريبةً من اتفاقية منع الإبادة الجماعيّة، غير أنَّ نزاعها المركزيّ وهو أنَّ الإبادة الجماعية تعني أنواعًا محددةً من الأفعال المرتكبة بقصد التدمير الكامل أو الجزئي بحق مجموعةٍ قوميةٍ أو وثنيةٍ أو عِرقيةٍ أو دينيةٍ، والمعنى الحرفي للكلمة يفترض سلسلةً من الأسئلة الاجتماعية الأساسية. في النصف الثاني من الكتاب سأدرسها، وسأقترح إطارًا جديدًا لفهم الإبادة الجماعيّة.

البداية من الافتراض القائل إنَّ الإبادة الجماعيّة فعل متعمّد يهدف إلى تدمير المجموعات، وهذا يُوحي بأنَّ الإبادة الجماعيّة تعرّف بالمعنى الذاتيّ الذيّ يربطه بها الفاعلون الذين يُدعون بصورةٍ تقليديةٍ بالجُناة، سوف أجادل بمساعدة فهم ويبر للفعل الاجتماعيّ بأنَّه بينما يعدُّ تعيين هذا المعنى الذاتيّ

نقطة بداية لا مفرَّ منها إلا أنَّها فقط مرحلة تمهيدية من وضع المفهوم، لا يزوّد القصد إذًا إطارًا لفهم الإبادة الجماعيّة. نحتاج إلى أنْ ننتقل إلى المرحلة الأساسية من وضع المفاهيم الاجتماعيّة: تشكيل المفهوم البنيوي. يعني ذلك الابتعاد عن المعنى الذاتيّ لفعل الإبادة الجماعيّة (للجُناة) لفهم العلاقات الاجتماعيّة للإبادة الجماعيّة النمطيّة (بصورةٍ رئيسةٍ بينهم وبين المُستهدفين وبين الطرف الثالث) وتركيب الصراع الاجتماعيّ الذيّ تنشئه تلك.

النيّة الخاصة أو الخفيّة

قبل بدء النقاش الاجتماعي من المهم رؤية كيف تمّ التعامل مع تلك المشكلات قانونيًّا. من الواضح هنا أنَّ العامل الفكري يعرّف الإبادة الجماعيّة. ووفقًا لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائيّة الدوليّة، وهو التصنيف الآخر للإبادة الجماعيّة والجرائم الدولية الخطيرة الأخرى، فإنَّ لهذا العنصر مركبين: المعرفة والقصد، فالمعرفة تعني «الوعيّ بوجود ظرفٍ، أو أنَّ عاقبةً ما ستظهر في مسار الأحداث الطبيعي»[1]. في الإبادة الجماعيّة يتضمن الوعيّ بأنَّ الأفعال المرتكبة ستقود إلى دمار المجموعة المستهدفة فهي متشابكة مع العنصر الثاني القصد؛ لأنَّ عنصرًا مهمًا من المعرفة هو وجود خطةٍ لتدمير مجموعة. يوضح شاباس: «إنَّ الإبادة الجماعيّة جريمة منظمة وليست جريمة عفوية»[2]، والتي «يستحيل أنْ يقترفها فرد يعمل وحده»[3]، وقد أعلنت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أنَّ «الخطة المحددة للتدمير لا تشكِّل عنصرًا من الإبادة الجماعيّة إلا أنّه لن يبدو من السهل ارتكاب إبادةٍ جماعيةٍ من دون خطةٍ أو تنظيمٍ»[4]، ويكمل شاباس: «حتى من دون مصطلح مع القصد في تعريف

الإبادة الجماعية، من غير المقنع أنَّ خرقًا بمثل هذه الخطورة يمكن أنْ يُرتكب عن غير قصد»[5].

يميل الفهم القانوني للقصد ليكون محدودًا، الإشارة تدلُّ على القصد في النص بأنَّ المحاكمة يجب أنْ تتخطى إثبات أنَّ المعتدي قَصَدَ المشاركة في العمل، أو قَصَد أنْ يُسبب العاقبة، ويجب أيضًا إثبات أنَّ المعتدي لديه «القصد المحدد أو النية المحددة»[6]، ولشرح تلك الفكرة يستشهد شاباس بجلسة محاكمة رواندا: «إنَّ القصد الخاص للجريمة هو القصد المحدد كعنصرٍ مُشكّلٍ للجريمة الذي يتطلب سعي الجاني بوضوحٍ للقيام بالفعل المتهم باقترافه؛ لأنه يوجد في الجريمة علاقة نفسية تربط بين النتيجة الماديّة والحالة العقلية للجاني»[7]؛ لذا يُجادل كاي أمبوس «إن القصد الخاص أو المحدد في الجوهر يعبِّر عن العنصر الإراديّ في شكله القوي، وهو مبني على الهدف، علاوةً على ذلك يجب على الجاني... أنْ يعرف أنَّ أفعاله تستهدف إحدى المجموعات المحمية»[8]؛ أي يجب عليه أنْ يعرف أنَّ المستَهدَف يُشكِّل مجموعةً قوميةً أو إثنيةً أو عِرْقيةً أو دينيةً. تتشارك بعض السلطات في ذلك الموقف، وتشير محكمة العدل الدولية مقتبسةً من المحكمة الدولية لجرائم الحرب في يوغسلافيا السابقة إلى قصد خاص، ومحدد بوصفه شكلًا متطرفًا للأفعال المقصودة والمتعمدة لتدمير مجموعةٍ أو جزءٍ منها، علاوة على أن قسمًا كبيرًا من المذهب القانوني «يتبَعُ أساسًا لأحكام القضاء، ويُفسِّر قصد التدمير بمعنى النيّة الخاصة والخفيّة»[9]، فكلمة الخفية تدل على أنَّ القصد خُطِّط له بوضوحٍ قبل ارتكاب أفعال الإبادة الجماعية.

يعزِّز مفهوم القصد أحيانًا بمفاهيم اجتماعية غير واقعية عن القصد الجماعيّ، فجدال محكمة يوغسلافيا المنطقي، القائل بأنّه لا يتعيَّن على الجناة الفرديين مشاركة قصدهم بالقيام بالإبادة الجماعية؛ من أجل أن

يُعدوا مشاركين في الإبادة الجماعية أثار إصرارًا قانونيًّا بأنَّ الذين قصدوا المشاركة يمكن أن يكونوا مذنبين بارتكاب تلك الجريمة»[10]، علاوةً على ذلك وكما يقرّ شاباس فإنَّه «لا تجب المساواة بين القصد والدافع»[11]، ويُجادل أيضًا:

> من غير المنطقي أنْ يُصرف أيّ دور للدافع صرفًا تامًا في مكونات جريمة الإبادة الجماعيّة، من الضروري أنْ يكون لدى المنظمين والمخططين دافعٌ عنصريٌ أو تمييزيّ يقود لارتكاب إبادة جماعيّة، وإذا لم يتوافر هذا الدافع فلا يمكن للجريمة أنْ تعد إبادة جماعيّة، وفي الوقت نفسه قد يكون المشاركون الفرديون محفزين بفعل العديد من العوامل الأخرى؛ مثل الربح المادي، والغيرة، والطموح السياسي[12].

يبدو ذلك المطلب واضحًا ومنطقيًّا، فكيف لأيّ منظمة أنْ تقصد تدمير شعبٍ من دون تمييزٍ ضده؟ أو من غير أنْ يكون لديها مفاهيم مجرّدة من الإنسانية عنهم؟ فمن الضروري أن تتضمن الإبادة الجماعية نوعًا من القيم العنصرية كالتي جسّدها النازيون في الفكر ين القانوني والاجتماعي، تشير إلى الأسباب المتعمّدة وراء ارتكاب الفعل؛ لأن الإصرار على ارتكاب الفعل عن قصدٍ خاصٍ وخفي يحوِّله إلى شيءٍ قاطع وصارم.

أحكام القضاء التي وضعتها محكمتا رواندا ويوغسلافيا، ومحكمة العدل الدوليّة بالإضافة إلى المذهب القانوني تُرسِّخ فكرةً مختارةً عن القصد، ومن الضمني أنَّ القصد الخاص، وقرارات، وأفعال الجناة يجب ربطها ببعضها في خطط كلّيّة يمكن رؤية قصدٍ كبيرٍ وراء كل واحدة منها، وتوكيد الاتفاقية على القصد ليس أكثر من إصرارٍ على أنَّ الإبادة الجماعية يجب عدُّها فِعلًا متعمّدًا تقوده السياسة، غير أنَّه تمَّ تحويله إلى افتراضٍ يقول إنَّ السياسة والقائمين عليها يجب أنَّ يكونا متماسكين ومتناغمين في نطاق كبير من الأفعال، وعلى

مدة طويلة من الزمن. تتضمن الإبادة الجماعية فكرة مستبدة عن قصدٍ فردي وأصلي يُظهره الجاني خلال مدة تاريخية كاملة.

قد يُرى ذلك مطالبة بدليلٍ قطعي على الحالات العقليّة للجُناة والذي سيصعب تحقيقه، ولكن في الممارسة يُشير شاباس:

«إثبات القصد نادرًا ما يكون جزءًا من قضية الادعاء، فالادعاء لا يستدعي أطباءٍ نفسيين كشهودٍ متخصصين لإثبات ما قصده المتهم، إنَّ القصد استنتاج منطقي ينبع من دليلٍ على الأفعال المادية. يفترض القانون الإجرامي أنَّ فردًا يقصد عواقب أفعاله أو أفعالها، وتستنبط وجود النية الإجرامية من دليل الفعل الماديّ بحدّ ذاته»[13].

تؤكد محكمة رواندا أنَّه في حال غياب الاعتراف، يمكن استنتاج نية المتهم من فرضيات الحقيقة، تجادل المحكمة أنَّه «من الممكن استنتاج نية الإبادة الجماعيّة المتأصلة في فعلٍ محددٍ جرمي من السياق العام الإجراميّ لأفعالٍ جديرة باللوم، وموجهة بصورةٍ منظمةٍ بحق تلك الجماعة سواءً أكانت تلك الأفعال ارتكبها المعتدي ذاته أو غيره»[14]، ورغم أنَّ الطلب القانوني لإظهار القصد المحدد يتطلب الكثير رسميًّا لكنه يفقد صرامته بعد الوهلة الأولى.

علاوةً على ذلك فليس الخبراء القانونيون جميعهم سعداء بالاتجاه الذي سلكته القضية، يشير أمبوس إلى أنّ:

التفسير الحرفي لمصطلح النية لا يشير إلى أيّ أي تفضيل واضح لأسلوب مبني على الهدف أو المعرفة قصد أو الطريقة المبنية على المعرفة... تتطلب الإبادة نية عامة بالتدمير، وليس نية خاصة أو محددة، بمعنى متطلب النية المحددة لجريمة الإبادة. ومع أن نية التدمير قد تُفهم على أنها نية باطنة بالمعنى الذي يوحيه مفهوم النية المزدوجة للإبادة... فإن الأمر سيختلف عند إعطاء هذا

المتطلب معنًى مبنيًّا على القصد من خلال إضافة صفة **خاصة** أو **محددة** على تعريف الجريمة[15].

ويستنتج: «إن التفسير التقليدي لمتطلب نية التدمير في الإبادة بأنه مبني على القصد سوف ينطلق من منظور ضيّق في قراءة مفهوم النية، ما يجعلها موازية للعنصر الاختياري الطوعي للنية»[16].

ورغم تلك الانتقادات يبقى مفهوم القصد المختار مسيطرًا، بينما تنقل الأفكار القانونية بصورةٍ روتينيةٍ القصد إلى ما وراء معناه المعتاد، فيصعب إثبات الإبادة الجماعية، علاوةً على ذلك أتاح تحريف القصد فرصًا مهمة للمحاكم وغيرها من الجهات الدولية للتشويش وإنكار الإبادة الجماعية، فالمحاكم والجهات شبه القانونية مثل مفوضيات الأمم المتحدة للتحقيق تعتمد على مجلس الأمن والولايات الغربية الكبرى، وعكس القيود القانونية التي تصدر عن تلك الجهات تسهم في عزوفهم عن تحديد أنَّ الإبادة الجماعية قد حدثت، بما أنَّ المحاكم والمفوضيات تجبر في تجنب تحديدات الإبادة الجماعية على تقديم أسبابٍ جوهريةٍ قانونيةٍ، يثبت غالبًا أنَّ الفكرة القانونية المختارة للقصد لا تُقدر بثمن، بما أنَّه يمكن دائمًا المجادلة بأنَّ قصد الجُناة -حتّى لو كان الأمر يبدو ظاهريًّا إبادةً جماعيةً- لم يكن يمتلك تمامًا ذلك العنصر الخاص الذي يرتفع للمقياس القانوني العالي، وهكذا فإنَّ العواقب العسيرة لمعنى القصد تضخمها السياقات القانونية التي يطبق فيها قانون الإبادة الجماعية. إنَّ مثالين رئيسين عن ذلك هما: حكم محكمة العدل الدولية على البوسنة (انظر إلى الإطار 7.1)، وحكم المفوضية الدولية على دارفور (الإطار 8.1 في الفصل الثامن).

إعادة التفكير في النوايا

تؤثر تلك التأثيرات المضعِفة أيضًا في الخطاب الأكاديمي غير المتعلق بالقانون، وخصوصًا من خلال الافتراض المنتشر بأنَّ الإبادة الجماعية لا يعرّفها قصد الجناة وحسب، بل يشرحها أيضًا بصورةٍ كبيرةٍ، غير أنَّه عُرِف منذ زمن بعيد أنَّ مفاهيم التعمُّد المبالغ فيها تعيق التحقيق الاجتماعي الجادّ في الإبادة الجماعية، تحدّت مُداخلة مبكرة لتوني بارتا، وقد كتب فيها عن الطرد الاستعماري للشعوب الأصلية في أستراليا فكرة القصد بحدِّ ذاتها كنقطةٍ مركزيةٍ.

قدَّم بارتا مخاوف تقليدية اجتماعية عِلمية لإبقائها في الذهن، وأشار أنَّ كارل ماركس ذكر القيود التي يُسببها الاعتماد على نوايا الفاعل الذاتيّة «في التحقيق بالشروط السياسية يميل الشخص بسهولةٍ ليغض النظر عن الطبيعة الموضوعية للعلاقات، وإلى شرح كل شيء عن إرادة الأفراد الفاعلين»[17]، ما نحتاج إليه بناءً على اقتراح بارتا هو «مفهوم عن الإبادة الجماعية يعنى بأعمال التدمير، ويجرد الكلمة من التأكيد على السياسة والقصد اللذين جلباها إلى الوجود»[18]، ودعا إلى فهمٍ بنيوي أكثر عن الإبادة الجماعية في سياق المجتمع الذي ولّدها، بالإضافة إلى السياسة الرسمية، ولكن لم يُتّبع رفض بارتا الكامل لفكرة القصد بحدِّ ذاتها بينما يوجِّه التأكيد على قصد دراسات الإبادة الجماعية باتجاه الوسيلة، اقتراح بارتا يهدِّد بالذهاب إلى طرفٍ معاكسٍ مبني على التركيب، عِوضًا عن ذلك حاول علماء الاجتماع والمؤرخون أنْ يشكِّلوا مفاهيم ملائمة عن القصد ثم يعيِّنوا المكان الملائم لفكرة القصد في المنهج البنيوي.

الإطار 7.1 إساءة استخدام القصد: حكم محكمة العدل الدولية في قضية البوسنة والهرسك

في شهر آذار من العام 1993م، رفعت دولة البوسنة والهرسك المستقلة حديثًا قضيةً ضد ولاية يوغسلافيا الاتحادية أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي، في السنة التي أعلنت فيها البوسنة استقلالها غزت قوات شعبية صربيّة موجودة في البوسنة كانت تعمل بصورةٍ وثيقةٍ مع نظام سلوبودان ميلوسوفيتش الصربيّ وجيش يوغسلافيا الشعبيّ أجزاء كبيرة من أراضي البلد، وعن طريق القتل والعنف والتخويف قامت بالتطهير العِرْقي في تلك الأراضي، مجبرةً أغلبية المسلمين والكروات على المغادرة. والمروّع أكثر بناء على ما ورد في التماس البوسنة للمحكمة هو أن «شهود عيان ذكروا أنه توجد مخيمات اعتقال تديرها صربيا، ويجري فيها إعدامات معجّلة واعتداءات جماعيّة على السجينات، بالإضافة إلى ضرب السجناء وتعذيبهم وتجويعهم»[19]، اتهمت حكومة البوسنة يوغسلافيا التي غدت بعد ذلك دولةً اتحاديةً تحت حكم صربيا بأعمال إبادةٍ جماعيةٍ بحق شعب البوسنة والهرسك المسلمين والكروات.

ورغم انتهاء الحرب البوسنية عام 1995م، إلا أن القضية المتعلقة بالدول في محكمة العدل الدولية لم تُنظر حتّى عام 2006م، وكانت دولتا صربيا والجبل الأسود خليفتا النظام القديم الدولتين المتهمتين، وصدر الحكم عام 2007م. وجدت غالبية المحكمة أنَّ الإبادة الجماعية ارتكبت ولكن فقط في سربنيتسا عام 1995م، وهي المجزرة الأكبر في الحرب؛ راح ضحيتها ما يقارب 8.000 رجل وصبي من المسلمين، وليس في الطرد القسري عاميّ 1992 و1993م الذي ترتبط به قضية البوسنة الأصلية؛ حيث قضى خلاله معظم ضحايا الحرب المقدرين بـ 104.000، ما الذي يشرحه ذاك القرار المتناقض؟

الفرق واضح، وهو أنَّ صربيا كانت قضية قتل جماعي، ولكن أحداث عامي 1992 و1993م تضمَّنت نماذج عنف معقدة غير القتل، اعترفت المحكمة التي تشكلت

بعد المعاهدة بها ظاهريًّا، وقالت إنها سببت الأذى الجسدي أو العقلي الخطير لأعضاء المجموعة، وتخضع المجموعة عمدًا لظروف معيشية صعبة يُقصد منها تدميرها الفعليّ كليًّا أو جزئيًّا وتقع في نطاق الإبادة الجماعية، وقبلت المحكمة ما أُثبت بالدليل القطعي أنَّ أعضاء من المجموعة المحمية كانوا ضحايا بصورةٍ منظمةٍ لإساءة المعاملة الجماعيّة والضرب والاغتصاب والتعذيب؛ ونتج من ذلك أذى جسدي وعقلي خطير في مخيمات الاعتقال، واعترفت المحكمة بعمليات القتل التي تعرضت لها الجماعة لكنها لم تقتنع بالدليل المقدَّم لإثباتها، فقد أُثبت بصورةٍ حاسمةٍ أنَّها اقترفت بقصد النية المبيتة من طرف الجُناة بقصد تدمير كامل أو جزئي، ورغم أنّ المحكمة قبلت أفعالًا قد تكون من وسائل الإبادة الجماعية غير القتل، إلا أنَّها لا تقبل إلا القتل الحصريّ بوصفه دليلًا على القصد الخاص لتدمير المجموعة، وهكذا مكَّنت المحكمة من غضّ النظر عن النماذج التي لم تكن تتضمن القتل بصورةٍ حصريةٍ.

كان ذلك الحكم معاكسًا بقدر ما كان هذا المنطق خدّاعًا، ولا يوجد سبب وراء الاعتقاد بأنَّه فقط في سربنيتسا كان لدى القادة الصربيين وقوميّ صرب البوسنة وجيش صرب البوسنة القصد بتدمير مجتمعات المسلمين والكروات، إذ يصعب فهم معظم أفعالهم التي جرت في السنوات الثلاث السابقة من دون أخذ هذا القصد في الحسبان؛ فلم تكن مجزرة سربنيتسا استثناءً جديدًا بل ذروة القتل لما حدث في السابق. اتهم نائب رئيس المحكمة؛ القاضي عون شوكت الخصاونة في رأي معارض: «المحكمة... رفضت الاستدلال على الإبادة الجماعية من نموذجٍ ثابتٍ من السلوك، متجاهلين في هذا السياق قانونًا مهمًّا وذا علاقة بالموضوع من محاكم أخرى».

وللأسف، كانت محكمة العدل الدولية تستنتج استنتاجًا واحدًا مقبولًا من الأحكام المتناقضة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة، وعلى مدى العقد المنصرم وجدت المحكمة الجنائية أحيانًا التطهير العِرْقي إبادةً جماعيةً، وفي

بعضه الآخر لم تفعل، ويبدو أنَّ الأحكام على مجزرة سربنيتسا بارزة في هذه القضية حيث وجدت محكمة الجرائم دومًا ارتكاب الإبادة الجماعية، ولهذا فإنَّ محكمة العدل الدولية لم ترَ سببًا لتعارض ذلك القرار، وتفادت مسؤوليتها الفريدة لتطبق بتماسك تهمة الإبادة الجماعية على نمط العنف الأكبر الذي حدث بين 1992 و1995م. ولكن لا يعدُّ القصد الخاص والاعتماد على تفسير أحكام المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا الشرحين الوحيدين وراء حكم محكمة العدل، كانت المحكمة تعمل أيضًا في سياقٍ قانوني، تحاول أنّ توازن بين الدولتين الطرفين وإعطاء البوسنة والهرسك الاعتراف بالإبادة الجماعية الذي أرادته بما يتعلق بحادثة سربنيتسا، بينما بُرِّئت صربيا من المسؤولية المباشرة عن الإبادة الجماعية؛ لأنها لم تكن تتحكم تحكمًا مباشرًا في قوات صرب البوسنة في أثناء حدوث مجزرة سربنيتسا، ومن الواضح أنَّ القضاة برئاسة القاضية البريطانية روزلين هيغينز يدركون أنَّ الإقرار بتهمة الإبادة الجماعية ضد صربيا ستكون له عواقب سياسية داخلية ودولية خطيرة في الوقت الذي كان فيه ذلك البلد تحت قيادة ما بعد ميلوسيفيتش يتجه باتجاه الاندماج في المؤسسات الغربية.

الخلاصة هي أن الفكرة القانونية المادية للقصدية في هذه القضية ـ التي فُسرت بطريقة تعزز بصورة غير مباشرة فكرة أن القتل الجماعي مهم أكثر من وسائل الإبادة الأخرى ـ قد استخدمت لتبرير القراءة غير الصحيحة للدليل، والتوصل إلى نتيجة مُرضية سياسيًّا. إن الفهم القانوني المشوّه للقصدية لا يشرح الحكم، لكنه أعطى المحكمة المرونة التي تحتاجها لزيادة غموض الإبادة الجماعية في البوسنة.

يُعنى هذا الفصل بالكيفية التي يمكن أنْ نوفق بها بين هذين الطرفين في النظرية الاجتماعية، وفيما يأتي عرض لنقاط توافقي وتعارضي مع اقتراح بارتا.

مـن المهـم أولًا رؤيـة كيـف أنَّ الباحثيـن في الإبـادة الجماعية اسـتجابوا لصعوبات القصد التي ركّز عليها بارتا، تجادل فاين أنَّ علماء الاجتماع «خلطوا من دون حاجة معنى القصد، وتصرُّ على فهمٍ اعتيادي ومميز أكثر من الدافع، القصـد أو الفعـل الهادف أو الإهمال ليـس هو ذاته في القانـون أو اللغة اليومية كمـا الدافـع أو الوظيفة، يقوم الفاعل بفعلٍ ما، نقول مع القصد إذا كانت هناك نهايـات أو نتائـج متوقعـة لأيّ هدف يختلف عن لماذا أو مـن أجل أيّ دافعٍ صمِّم الفعل»[20]، وتقترح من أجل ذلك «المفهوم الاجتماعي لفعلٍ ذي غاية كجسرٍ بين المفهوم القانوني للقصد وفهمٍ أوسع»[21]، ويجادل موزيس أيضًا أنَّنا «نحتاج إلى أنَّ نعيـد التفكيـر في مفهوم القصد، ونتبع اقتراح بيـرل لانغ بأننا نكوِّن القصد داخليًّا؛ لأن القصد لا يمتلك مقامًا وجوديًّا قبل إدراكه، بل القصد تتم ملاحظته فقط في تكشُّـف الأفعال بحدِّ ذاتها، تكتشف المنظمات المعقدة والأفراد أيضًا قصدهـا فـي عملية التصرف في سـياقات معينة»[22]، ولذلك القصد ليـس خفيًّا للفعل في الطريقة التي يدركها معظم المحامين، وليـس أيضًا ظاهرًا كليًّا حتى في لحظة الفعل.

يعـدُّ جمـع القصـد في اقتراح موزس مهمًـا أيضًـا إذا كان القصد يتطور مـن خـلال الفعل، فيتغيـر بتغير الفعـل اسـتجابةً للمواقف المتغيرة، وليـس من المفاجـئ أنَّ المؤرخيـن وعلمـاء الاجتمـاع يؤكِّـدون الطبيعة المتزايـدة لاتخاذ قرار الإبادة الجماعية، تتطور السياسـات على مرِّ الزمان، وتتأقلم مع الظروف المتغيرة «كما الطبيعي في تشـكيل السياسـة»[23]. ليس من الضروري أو حتى من الاعتيـادي أن تشـرح قضيـة كاملـة من الإبـادة الجماعية على مدى شـهور عدة أو حتّـى سـنوات بقـرارٍ أو قصـدٍ أو حتّـى دافعٍ منفـرد، ويجادل مـان أنَّ «معظم

الروايات عن التطهير الإجرامي وخصوصًا الإبادة الجماعية غالبًا ما تكون منظمة للغاية ومع سابق إصرارٍ؛ القرارات الأولى غالبًا ما تقرأ من نهاية النتيجة المعروفة المروّعة»[24]. يستنتج من دراسات الحالة التي أجراها أنه «نادرًا ما يكون التطهير الإجرامي القصد الأصلي للجُناة... ويظهر التطهير الإجرامي عادةً كنوع من خطة بديلة ثالثة، توضع فقط بعد فشل الاستجابتين الأوليتين لتهديد إثني محسوس... لفهم النتيجة، يجب علينا أنْ نحلل النتائج غير المقصودة لسلسلة من التفاعلات المؤدية إلى التصعيد»[25] ولكن هذا الجدال لا يقلل من شأن القصد «يوافق مان من دون ضرورة»[26]، ولكنه يقلل فقط من النسخة غير الواقعية للقصد، والسائدة في دراسات الإبادة الجماعية، ويصرِّح أن الإبادة الجماعية «مقصودة»[27] وأنَّها تتضمن فعلًا هادفًا، ولكن بما أنَّ القتل الجماعي «ليس أبدًا الحل الأولي الذي يخطط له القوميون الإثنيون... يجب أنْ نكون قادرين على إعادة هيكلة الجريان المتتالي لأهدافهم»[28].

المفهوم الفردي ليس مقبولًا، والطريقة الوحيدة للاستمرار في فهم عنصر القصد هي وصف حالي معقد، والفاعلون الجماعيون الذين يقترفون الإبادة الجماعية متورطون في صراعات سياسية وعسكرية؛ فغاياتهم وسياساتهم معقدة، وتتطور وفقًا لمقتضيات صراعات المتورطين فيها، ولهذا لا يمكن أنْ نفترض نوايا مفردة، ناهيك عن دوافع ثابتة للفعل، أو التلاحم العنصري لقيم الفاعلين وأيديولوجياتهم، وعلى العكس تعدُّ درجات التلاحم والثبات في إطارات الفاعلين للأفعال المتعاقبة وفي دوافعهم الضمنية وقيمهم وأيديولوجياتهم أسئلةً تجريبيةً.

نموذج ويبر عن القصدية

نحتاج إلى وضع دور الفعل المقصود أو الهادف في إطار اجتماعي مترابط، يحقق في هذا السؤال بأفضل طريقة من خلال علم الاجتماع المتمركز حول الفعل لماكس ويبر، بما أنَّ إطاره النظري يقدِّم نموذجًا أساسيًّا للوصل بين التوجهات الذاتية للفاعلين وتراكيب الفعل، أصرَّ ويبر على أنَّ «غرض المعرفة في علم الاجتماع والتاريخ مجموعة المعاني الذاتية للفعل»[29]، وإذا أردنا أنْ نفهم العلاقات والتراكيب الاجتماعية، فيجب علينا أولًا أنْ نحدد المعاني وراء الأفعال التي تسببها، فمن هذه الناحية يتبع تأكيد قصد الجناة في الإبادة الجماعية اقتراح ويبر بالبدء من المعنى المعقد الذاتي، إذ يجب علينا أنْ نتذكر أنَّ النوايا هي عنصر واحد فقط من هذه المجموعة، غير أنَّ دراسات الإبادة الجماعية لم تقدر بصورةٍ صحيحةٍ أهمية نقطة البداية هذه وحدودها؛ لأنها تبقى مرهونة للسياق القانوني، فهي تبدأ في البداية وتفشل في أن تكمل وتطوِّر مفاهيم عامة متماسكة. من المتفق عليه أنَّ الإبادة الجماعية فعل ذو غاية للجُناة، ولكن لم يثبت أنها تشكل ما يدعوه ماكس ويبر بالفعل الاجتماعي: «الفعل يكون اجتماعيًّا (فقط) طالما أنه- بحسب المعنى الموضوعي الذي يعطيه له الفرد (أو الأفراد) الفاعلون؛ يأخذ بالحسبان سلوك الآخرين، ويصبح موجهًا في سياقه»[30].

تقدِّم بعض التفسيرات الإبادة الجماعية على أنها أحادية الطرف، ويتصرف الجناة ببساطة بالضحايا الذين هم بموجب التعريف مجهولون، غير أنَّ الإبادة الجماعية موجَّهة اجتماعيًّا، لأنَّ أفعال الجناة جزء من منظمات

اجتماعيـة معقـدة، وأفعال الأفـراد موجهة إلى أولئك الجنـاة، بالإضافة إلى أنَّ أفعالهم موجهة لسلوك المجموعة المستهدفة، ومركَّزة على تنظيمها الاجتماعي وثقافتهـا وقوتهـا التـي يرغبون فـي تدميرها، وتأخذ بالحسـبان سـلوك أعضاء تلك المجموعة اسـتجابةً لسياسـة التدمير، إنَّ ما تمثله المجموعة المسـتهدفة اجتماعيًّـا فـي عقول الجنـاة هو ما يشـكِّل السـبب وراء تدميرها، وهكذا تشـير السـمة الاجتماعيـة لفعـل الإبـادة الجماعيـة مسـبقًا إلـى أنَّ فهـم نوايـا الجناة فقـط لن يكون كافيًا لشـرحها، وتوحي توجهات الجناة تجـاه أهدافهم بعلاقات اجتماعية التي قد تكون فيها أفعال الفاعلين الآخرين واعتقاداتهم مهمةً أيضًا.

من خلال فهم مجموعات المعنى لفعل الإبادة الجماعية، نحتاج أيضًا إلى أن نضـع شـرح ويبـر بأنَّ المعنى قد يكـون له نوعين في الحسـبان، يُعنى مؤرخو إبادات جماعية محددة بما يدعوه المعنى الحقيقي الموجود في القضية المعينة الملموسـة لفاعـل محـدد، أو المعنـى الوسـطي أو التقريبي المنسـوب إلى جمع معيـن مـن الفاعلين، ولكن في تشـكيل قانون الإبادة الجماعية وفي المناقشـات حـول التعريـف تقترح السـلطات ما دعاه ويبـر «أنواعًا بحتة مـن المعنى الذاتي المنسوب إلى الفاعل أو الفاعلين المفترضين في نوع معين من الفعل المخطط لـه نظريًّـا»[31]، إنَّ الفكرة السـائدة عـن الإبـادة الجماعية (الفعـل الملم بقصد لتدمير مجموعات اجتماعية بالمعنى الحرفي للكلمة) هي تمثيل بحت نموذجي عن المعنى الذاتي المتعلق بصنف عام من الأفعال.

اتبعت دراسات الإبادة الجماعية ويبر دون قصد، وإعادة هيكلته المنطقية للعملية المستخدمة تعد دليلًا قيمًا:

«في الحالات كلها... يقوم التحليل الاجتماعي بتجريّده من الواقع، وفي الوقت نفسه يساعدنا على فهمه، وفي ذلك يظهر درجة إمكان تضمين مقاربة الظاهرة التاريخية الملموسة تحت واحد من المفاهيم ذات النوع العام أو أكثر؛ على سبيل المثال قد تكون الظاهرة التاريخية ذاتها من ناحية إقطاعية، ومن ناحية أخرى بيروقراطية، ومن ناحية أخرى كاريزماتية؛ من أجل إعطاء معنى دقيق لتلك التعابير، فمن الضروري أنْ يُشكل عالم الاجتماع أنواعًا مثاليةً بحتةً من أشكال الفعل المتماثلة التي تتضمن في كل حالة أقصى درجات الدمج المنطقي بموجب كفايتها التامة على مستوى المعنى»[32].

تنبع ثلاث نتائج مهمة لفهم الإبادة الجماعية بهذه الطريقة، الأولى سمته النموذجية المثالية: «من النادر أو يستحيل إيجاد ظاهرة تتطابق تمامًا مع... النموذج المثالي»[33]، ولهذا من غير المفاجئ أنَّ مقترفي إبادة جماعية معينين يختلفون في نمط فهمهم لأفعالهم؛ لذلك تبدو الحملات الفردية فريدةً.

الثانية أنَّ النماذج المنطقية المثالية «في أي قضية دائمًا ما توضع من منظور الكفاية على مستوى المعنى»[34]. يجرِّد مفهوم فعل الإبادة الجماعية مجموعةً معينةً من التخبط والتعقيد والتباين التاريخي في معاني أمن وضعوه، وشدَّد ويبر أنَّه رغم كونها نماذج مثالية فإنها:

قد تكون عقلانيّة أو غير عقلانية بحسب ما تكون عليه الحالة، فمن المناسب لغايات التحليل العلمي النموذجي، أنْ نعامل عناصر السلوك اللاعقلانية المحددة عاطفيًّا كلها بوصفها عوامل انحراف عن نوع مفاهيمي نقيّ لفعلٍ عقلاني...، فقط من هذه الناحية ولأسباب الملاءمة المنهجية تكون طريقة العقلانية اجتماعيةً[35].

obeikan.com

شكَّلت النماذج المثالية معنى الإبادة الجماعية بطريقة عقلانية، وبهدف واحد لتدمير المجموعة بطريقة منهجية تخطيطية، هذا المفهوم يلقى رواجًا؛ لأنَّ الإبادة الجماعية تميل إلى تقليل علاقات السلطة بالعنف، ولأن الجناة يميلون ليكونوا فاعلين عقلانيين منظمين بيروقراطيًّا، ويقللون من شأن الوسيلة من أجل الغاية، يواصل ويبر الشرح: «من المهم تجنب الأخطاء التي تشوِّش الميل الذي لا يمكن تجنبه للمفاهيم الاجتماعية لتتخذ سمةً عقلانيةً مع إيمان بهيمنة الدوافع العقلانية»[36]، ويمتلك مقترفو الإبادة الجماعية أهدافًا متعددةً، وينحرفون عن المفهوم النموذجي المثالي عن الإبادة الجماعية العقلانية، والقصدية قد لا تكون أكثر من أداة تجريبية تمكِّننا من فهم تعقيد القضايا الحقيقية؛ لذا يعدُّ الفشل في فهم هذا سببًا لصفة الإمعان الزائد في التنظيم والتبييت، لذلك حري أنْ نقول العقلانية الزائدة لنموذج الإبادة الجماعية المهيمن.

الثالثة، ثمّة سؤال عن المعنى الذي يمكن فيه عدُّ فعل الإبادة الجماعية عقلانيًّا بالمعنى المعروف، ميّز ويبر بين نوعين من العقلانية:

> من ناحية التوجه العقلاني لنظام من غايات فردية متميّزة منطقية الهدف؛ أي من خلال توقعات سلوك الأشياء في الموقف الخارجي، وللأفراد البشريين الآخرين، مستعينين بتلك التوقعات كشروط أو وسائل للتحقيق الناجح لغايات الفاعل العقلانية التي اختارها.
>
> من ناحية التوجه العقلاني لقيمة مطلقة منطقية يتعلق باعتقاد جوهري في القيمة المطلقة للسلوك العِرْقي أو الجمالي أو الديني، أو أي شكل آخر من أشكال السلوك، ومن أجلها فقط بصورة مستقلة عن أي جانب من جوانب النجاح الخارجي[37].

يعلّق محرره الإنكليزيّ تالكوت بارسونز:

«تقبع الفكرة الأساسية للتمييز في القطعية التي يتمّ فيها اعتناق القيم المتعلقة بمنطقية القيمة، فيصبح الاعتبار المهمّ الوحيد بالنسبة إلى الفاعل تحقيقَ القيمة التي تؤدي لغاياته، وتصبح الاعتبارات المنطقية مثل اعتبارات الكفاءة مهمة في اختيار الوسائل، ولكن لا يوجد سؤال عن الموازنة بين هذه الغاية والغايات الأخرى، ولا عن حساب التكلفة من حيث أخذ نتائج ممكنة، عدا عن إدراك الغاية المطلقة في حال منطقية الهدف، من ناحية أخرى يعتقد ويبر الفعل محفّزًا بجمع من الغايات المستقلة نسبيًّا، ولا تعدُّ أيٌّ منها مطلقة، لهذا تنطوي العقلانية من ناحية على موازنة الأهمية النسبية لتحقيقها ومن ناحية أخرى على الأخذ بالحسبان فيما إذا كانت النتائج غير المرغوبة ستفوق المنافع الناتجة من مسار الفعل المدبَّر»[38].

فُهمت الإبادة الجماعية من نواحي منطقية القيمة كما لو أنَّ قتل المجموعة المستهدفة كان قيمةً مطلقةً ومنفردةً، ويوافق بومان «إنَّ الإبادة الجماعية الحديثة هي إبادة جماعية ذات غاية...، والغاية بحدّ ذاتها تصور كبير عن مجتمع أفضل ومختلف جذريًّا»[39]، ويتفق مان «عندما يكون الناس مستعدين للمخاطرة بالموت طلبًا لقيمهم فإنَّ السبب الأدائي قد يُنفى إلى المحرقة الخلفية»[40]، ولكن عند قراءة ملخص بارسون عن منطقية الهدف لا يسع المرء إلا أنْ ينصدم بالمدى الذي ينطبق بوضوح على العديد من منظمي الإبادة الجماعية، بما في ذلك النازيون، «ورغم أنَّ الإيديولوجيات العنصرية تتضمن قيمًا مطلقةً -وهي مظهر مقوى لأنَّها غير منطقية جوهريًّا من وجهة نظر بشرية اجتماعية- إلى جانب أهداف عقلانية عسكرية وسياسية واقتصادية، تبدو الغايات والنتائج الهمجية مطلقةً بصورة كبيرة، ولكن ليس من الغريب جدًّا

أنْ نفكر بهم على أنَّهم يسعون إليها من النواحي العقلانية الأدائية»[41]، يعترف بومان أنَّ «العنصرية سياسة بالدرجة الأولى، وإيديولوجية بالدرجة الثانية، وتحتاج إلى التنظيم والمديرين والخبراء»[42]، ومن الممكن أنه قد أضاف أنها بحاجة إلى الدمج مع باقي السياسات التي تحتوي على الحساب البراغماتي ذاته. إنَّ مقترفي الإبادة الجماعية فاعلون سياسيون منظمون، يقومون غالبًا بوزن أفعالهم بالطريقة التي يقترحها ويبر في مناقشته عن منطقية الهدف؛ أي التنوع في غاياتهم الجماعية والفردية، وإضافة إلى العوامل الأخرى فإنَّ أفعالهم تنحرف غالبًا عن النموذج، ويعلق مان أنَّ «فروقات ويبر تبدو وثيقة الصلة جدًّا، وتتضمن أنواع العقلانية كلَّها بما يخص دوافع الجناة»[43].

حدود القصدية

النتائج الرئيسة لفهم القصد في ضوء منهجية ويبر هي تعرُّف حدودها الضرورية كشرحٍ للإبادة الجماعية، مثلما يصوغها فريتز رينجر «بينما يعدُّ الفعل المنطقيّ للفرد مهمًا منهجيًّا كنقطة أولية إلا أنه لم يكن أكثر من قضية مقيِّدة في مخططه الإجمالي»[44]، وهكذا يمكننا أنْ نفحص قصدية الجناة لأفعالهم كبداية لمحاولاتنا شرح الإبادة الجماعية.

تعد الأسباب وراء ذلك مترابطة في مفهوم ويبر، مع الاختلاف بين «وضع المفهوم الاجتماعيّ والشرح التاريخيّ»[45] وبالنسبة إليه كان علم الاجتماع «منهجًا تعميميًّا يسعى للتنظيم عوضًا عن منهج مقارن بالذات، وطريقته كانت رمزيةً رغم أنَّه كان متداخلًا تعريفيًّا مع التاريخ، وسهَّل التحليل المعتاد للظواهر التاريخية المنفردة»[46]، فوظيفة علم الاجتماع «بناء نوع خاص من المفهوم

العـام، بينمـا هدف التاريخ تشـكيل المفاهيم الفرديـة»[47]، والتعاريف الواضحة التي يهدف علم الاجتماع إلى توفيرها تؤمّن «الوصف الواضح مفهوميًّا للتطورات التاريخية الفردية عند الضرورة، وعندما تكون الصورة العقلية المحسوسة غير دقيقة للاستشـهاد بحدث قيد المناقشة»[48]، ويصوغها كارلو أنتوني «فيما يتعلق بالتاريخ، يمكن أنْ يُرى علم الاجتماع كنوع من المصطلح»[49]، ومن دون التعاريف الاجتماعيـة سـتكون الكلمـات «صـورًا فكريـةً غامضـةً مخلوقةً من أجـل مقابلة الحاجة المحسوسـة من دون إدراك للتعبير الكافي الذي يكون معناه محسوسًـا بصورةٍ ملموسةٍ إلا أنَّه غير مدروس بوضوح»[50]، وبسبب هذا الفشل يمكن انتقاد الكثير من الكتابات عن الإبادة الجماعية من قبل المؤرخين وغيرهم.

لهـذا، فمـع أن أي نوع مثالي عقلاني للفعل الإجرامي المتمحور حول نوايا الفاعلين يعدُّ خطوة أولى ضرورية في التفسير، إلا أننا -على غرار ويبر- نحتاج أيضًا إلى تفسـير سـببي: يعني التفسـير السـببي الصحيح للفعل النموذجي أن العمليـة التـي يقال إنها نموذجية تبدو واضحة على مسـتوى المعنى، وفي الوقت ذاتـه يكون التفسـير كافيًا سـببيًّا إلى حـد ما[51]. قد يوحي مصطلـح القصدية- التفسـير بالسـبب لأن (الغاية) هي ظهور أثر يصبح سبب الفعل، وتتمثل دلالته الخاصة فقط في حقيقة أننا لا نلحظ السـلوك البشـري فحسب، ولكن يمكن أن نرغب في فهمه[52]، غير أنَّ الافتراضات عن القصد لا يمكن أنْ تكون حاسمة أبدًا في تعرُّف الأسباب؛ وكحد أقصى فهي تزودنا بالفرضيات من دون «الاعتقاد أنَّ قيمًـا محددةً تحسـم في ظواهر معينة لن تصبح تلـك الظواهر غرض التحقيق التاريخـي قـط»[53]، ولكـن تلك القيم ليـس لهـا دور جوهري في الشـرح، بل على العكـس يحرمهـا موضـوع جـدال ويبر أيّ مكانـة منهجية خاصـة. إن علينا أن لا

نسيئ فهم حقيقة أنه سمّى علم اجتماعه بالتفسيري verstehen، فقد كان الهدف الأساس منها هو الإشارة إلى أن مفاهيمه تشير دائمًا للمعاني الذاتية للفاعلين المرتبطة بالظواهر التي تحددها المفاهيم، وهذا لا يعني أن verstehen تعدُّ طريقة[54]؛ لهذا ومع أن علينا في دراسات الإبادة أن نشير إلى نوايا الفاعل، إلا أن هذه ليست طريقة كافية.

هذا النقاش يشير إلى توترٍ مهمٍ بين تعريف الإبادة الجماعية بالأفعال القصدية، والمشروع التاريخي الأكبر لدراسات الإبادة الجماعية المقارنة التي تهدف لفهم حوادث تاريخية متنوعة، وبالنسبة إلى النقطة الأخيرة نحن بحاجة إلى وضع مفهوم اجتماعي متطور أكثر حسب برجر «خلف تفصيلات ويبر المنهجية يقف الاعتقاد بأنَّ التاريخ يجب ألا يحدَّ من اهتماماته بالحوادث المنفردة والأفعال؛ ولكن يجب أن يبدي اهتمامًا بتأثير الميزات البنيوية والظواهر الجماعية في طور التطور التاريخي، ووفقًا لذلك فإنَّ علم اجتماع ويبر محاولة تصوّر على أسس فردية منهجية، والجوانب البنيوية والجماعية للواقع التاريخي التي تجاهلها القيمون على هذا التقليد التاريخي المؤسسي»[55].

إن الصعوبات في مطابقة الإبادات الفردية مع المفهوم العام تعكس أيضًا الصعوبات في تشكيل مفاهيم عامة لظاهرة تاريخية مقارنة بظاهرة طبيعية[56].

وحتى نستطيع تكوين مفاهيم علمة:

> اعتمد ويبر على آلية بناء مسار عمل مفترض الحدوث إذا تحكّم اعتبار واحد فقط أو اعتبارات قليلة محددة بوضوح من بين الاعتبارات الكثيرة النشطة في أي قضية ملموسة، بتصرف الفاعل (الفاعلون)... إنه يسمي هذه الصورة بالصورة المثالية؛ لأن مضمونها لا يمثل ما تشترك فيه المظاهر

التجريبية العديدة، ولكن ما يمكن أن تشترك فيه من دون الأثر السببي للمؤثرات المزعجة في غايات تشكيل المفهوم[57].

وهكذا سمَّى مفاهيم مثل المفهوم الاقطاعي، والكاريزماتية، والرأسمالي، والبيروقراطي، والمسيحي، نماذج مثالية؛ لأنها «ليست مفاهيم عامّةً كما في العلوم الطبيعية، ولا مفاهيم فردية كما في التاريخ»[58]، وينطبق الشيء ذاته على الإبادة الجماعية ونماذج مثالية اجتماعية أخرى لا «تصف العناصر المشتركة بين حالات صنف من الظواهر في العالم التجريبي، بل تصف العناصر المشتركة بينها في عالمٍ خياليّ؛ أيّ في المدينة الفاضلة»[59]، وكلما أراد علماء الاجتماع وصف كيف تُبنى الأشكال الاجتماعية تطلب منهم أنْ يبنوا تراكيب ذهنية تتألف من عددٍ من العناصر بينها علاقات محددة، ومصممة لتمثِّل غاياتٍ وصفيةٍ محددة من حقيقة تجريبية، وهكذا فإنَّ النموذج الاجتماعي «لا يصف بصورةٍ صحيحةٍ هذا الجزء؛ بل يمثِّله»[60]، ويعدُّ مفهوم الإبادة الجماعية «نموذجًا يمثِّل بنية الفعل الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية التي تنطوي عليها الإبادة الجماعية التجريبية»[61].

ولبناء مفهوم اجتماعي متكامل عن الإبادة الجماعية، فإننا بحاجة إلى بناء فهمٍ عن أنواع الفعل، والعلاقات، وسيأخذنا ذلك أبعد عن المعنى الذاتي للجناة، وفي انتقال ويبر من الحديث عن الفعل والموت إلى الحديث عن العلاقات الاجتماعية «لم يعد يركِّز على فحوى الفعل الإنساني كما يظهر في فهم الفاعل الذاتي، بل تحدَّث عن الأشكال الاجتماعية بصورةٍ منفصلةٍ عن محتواها الذاتي»[62]، ولمتابعة الدراسة المقارنة عن الأنظمة الاجتماعية التاريخية الرئيسة كان ويبر «مجبرًا على العمل على تفصيل لغةٍ اجتماعيةٍ

رسميةٍ نظاميةٍ من ناحية المقارنات التي يمكن عملها»[63]، فاقترح سلسلةً من المراحل في التحقيقات المقارنة والتاريخية؛ في المرحلة الأولى سعى لوصف الأنظمة الاجتماعية التي كان يتعامل معها بلغةٍ أقرب ما تكون إلى اللغة التي استعملها الفاعلون أنفسهم، لذلك «تبقى دراسات الإبادة الجماعية بسبب اهتمامها الأساسي بالقصد عالقةً بصورةٍ رئيسةٍ في هذه المرحلة الأولية؛ ولكن المهم أكثر هو ما يحدث في المرحلة الثانية»[64] هنا تختار البنية المفهومية من المعاني المتاحة، وتغالي فيما تختاره «من الاعتبارات الهادفة المعقدة الموجودة في عقول الفاعلين التجريبيين والذين يشير النموذج المثالي إلى أفعالهم، يعتقد فقط أنَّ عنصرًا واحدًا أو عناصر عدة منها تعمل، وتكون الأفعال التي يعتقد أنها تنتج عنهم، لذلك تجسّم المعاني المعينة أكثر من الأفعال الموجودة تجريبيًّا»[65]؛ لذا فالسؤال هو المعيار الذي يتم اختيار الاعتبارات الهادفة في بناء النماذج وفقًا له. كان ويبر واضحًا بخصوص أنّ «الشمولية التي يتطلبها المؤرخون ذات نوع خاص؛ لا يصرحون حقًّا ما الخصائص المشتركة بين جمع من الظواهر؛ بل ما السمات ذات القيم الوثيقة المهمة ثقافيًّا التي يشتركون بها»[66]، ويعني المعيار التاريخي هذا أو المتعلق بأهمية القيمة أنَّ «الهدف من بناء مفهوم النموذج المثالي ليس توضيح الصنف أو السمة العادية بصورة واضحة، بل توضيح الخاصية الفريدة للظواهر الثقافية»[67].

لذا فالسؤال هو: ما الذي يشكِّل الخاصية الفريدة للإبادة الجماعية؟ في نقدي لاقتصارية محرقة يهود أوروبا، والتطهير العرقي، وتزايد الإبادة قمت بتأييد مفهوم عام عن الإبادة الجماعية كصراعٍ عنيفٍ، والتي فيها ينخرط الطرف المنظم المسلح في التدمير الاجتماعي المتعمد لطرف المجموعة

العـزلاء، ولذلـك أقترح أنَّ تلك الميـزات تمتلك أهمية قيميـة أكثر من المعايير الأخرى والتي صنّف الباحثون العنف السياسـي وفقًا لها، مثل حدّة القتل، ودور التهجيـر، والطرق العديـدة التي تُعرِّف المجموعات المسـتهدفة وفقًا لها، ونوع إيديولوجية الجناة وغيرها.

لتأكيـد هـذه القيـم أتقـدم نحـو المرحلـة الثانية عنـد ويبر، وهي تشـكيل المفهوم البنيوي، إلا أنَّني أعترف أنَّه في الإبادة الجماعية توجد صعوبة محددة في تحقيق هذا التحرك في هذه المرحلة:

> يجد المؤرخون وعلماء الاجتماع الذين يستطيعون الوصول إلى أكثر من رواية بطريقـةٍ يعجـز عنهـا فاعلون مشـاركون، أنّـه يسـتحيل ترجمة لغـة الروايات المحـددة إلـى لغـة مشـتركة، وأنْ يتفقوا علـى وصف هذه اللغـة الجديدة لأيّ نظام اجتماعي محدد...، ما سنجده هو أنَّه من الممكن تطوير لغة اجتماعية متفـق عليهـا، وعدد محدود مـن الأصناف المتفق عليها، التي لا تشـرح فقط الموقـف المحـدد، أو هـذا النظـام الاجتماعـي أو ذاك، بـل تشـرح الأنظمـة الاجتماعية التاريخية الرئيسة كلّها[68].

ولكـن فـي الإبـادة الجماعيـة مـن الواضـح أنَّه يصعـب ترجمـة الروايات المتنافسـة للمشـتركين إلى لغة اجتماعية متفق عليها، رغم أنَّ تعريف الحالات وتفسـيرها -مثـل فكـرة أنَّ محرقة اليهـود فريدة- ترجع إلى فهـم المجموعات التـي تعـدُّ ضحيةً، ويقـود تأكيـد القصد والفعل من طـرف واحـد الباحثين إلى التعامـل مـع لغة الجناة، ومن المثير للسـخرية أنَّ ادعاءات الضحايا عن التفرد تمَّت برهنتها ليس من خلال تجربة الضحية، بل من خلال نوايا الجناة، فأعطى مـان هـذا الحقل تعريفًـا أحادي الجانـب، واعتنق التطهير العرقي المشـتق من الجناة بوصفه مفهومًا تحليليًّا شاملًا.

لا يمكننا أنْ نرضى بمثل ذلك المذهب التجريبي المنطقي للظواهر الذي «ينظر فقط إلى التعريف الذي يعرّف فيه الفاعل بذاته موقفه»[69]، ولا ينطبق ذلك على أي حالة أكثر من انطباقه على حالة الإبادة الجماعية، في تشكيل لِمكن الأصلي كانت لغة الجاني مترجمةً بصورة جذرية إلى إطار يدّعي القيمة العالمية والأهمية الثقافية، إنَّ علم أصل الكلمة عنده لمصطلح الإبادة الجماعية المتعلق بعلم الجريمة جزئيًّا -بالمقارنة مع القتل- جرَّم الجناة، وجعل رواياتهم غير شرعية، حيث أخذ بالحسبان تجربة الضحية، وأوحى بفعل الطرف الثالث للسلطات السياسية والقانونية الدولية. يفترض المفهوم الذي دعمتُه إطارًا مُشابهًا للقيم البشرية العالمية، ولكن لأنَّ هدفي هو الفهم الاجتماعي، ولأنَّنا نملك الآن تاريخًا عن دراسات الإبادة الجماعية ومناقشاتها والتي وضحت المسائل أكثر، يمثّل مفهومي البنيوي تطورًا أبعد لفكرة لِمكن الأصلية.

النوايا والنتائج

كيف يمكن أن ننشئ مفهومًا بنيويًّا ملائمًا؟ يجب أن نعترف أنَّه بينما كانت دراسات الإبادة الجماعية تعطي الأولوية لقصد الجناة، إلا أنهم لم يحددوا الظاهرة من خلالهم، عوضًا عن ذلك كان هناك تذبذب بين تقديم الإبادة الجماعية كنوع من فعل يتسم بمقاصدها، ونوع من النتيجة، طابع الإبادة الجماعية ادخِر لبعض الحوادث الكبيرة والناجحة جدًّا، وقاد ذلك بعضهم ليعرّفوا الإبادة الجماعية بالنتيجة، كما في تصريح فهكن دادريان أنَّها «المحاولة الناجحة لمجموعةٍ مهيمنة...، لتقليل أعداد مجموعة أقلية بالإكراه أو بالعنف الفتّاك والتي تعد إبادتها مرغوبةً»[70].

إن اختزال الإبادة هذا إلى نتاج قد تعزز دائمًا من خلال الفشل الأولي في الاعتراف بأن (الإبادة) بصفتها اسمًا لها معنى عام وأسباب خاصة. بوجه عام، تشير الإبادة إلى الظاهرة كلها: فكرة الإبادة وفئة الأفعال كلها والأشكال ذات الصلة بها، من أول ظهور ملامح فكر الإبادة ومرورًا بأصغر هجوم إبادة، وصولاً إلى حالات القتل الهائلة. إن أي واقعة معينة، سواء كانت ناجحة أو محاولة، يمكن أن تصنف على أنها (إبادة)، ولكنها على أرض الواقع تفهم على أنها إبادة حدثت عندما نجح الدمار.

لم يقدِّم مفهوم الإبادة الجماعية بوصفه نتيجة، بديلًا لمفهوم القصد، ويفترض أنَّنا نستطيع استخدام مفهوم بسيط عن القصد لشرح نتائج الإبادة الجماعية، بينما تحدِّد القضايا التاريخية التي تفشل فيها المحاولات خارج الصورة، غير أنَّ افتراض صلة غير معقدة بين قصد الجناة والنتائج يجعل معظم الأدب غير مقنع اجتماعيًّا؛ لأنه حذف عنصرين مهمين، الأول العمليات العلائقية للإبادة الجماعية بما فيها أفعال الآخرين، المدعوين بصورة تقليدية ضحايا ومتفرجين، الذين تتدخل أفعالهم بين قصد الجناة والنتائج. الثاني السياقات البنيوية بما فيها الصراعات السياسية والعسكرية التي يتورط فيها الجناة والضحايا، والتي تتمحور عادةً حول أكثر بكثير من علاقات الجناة والضحايا أنفسهم.

الإبادة الجماعية بوصفها علاقة اجتماعية

تحتاج دراسات الإبادة الجماعية لتقوم بالتحول المهم إلى مناقشة العلاقات الاجتماعية بدلًا من مناقشة الفعل[71]، يقول ويبر:

«سيستخدم مصطلح العلاقة الاجتماعية ليشير إلى سلوك جمع من الفاعلين، وفي محتواه التعبيري تأخذ أفعالهم بالحسبان أفعال الآخرين،

وتتبلـور في تلك التعابير، وهكذا تكمـن العلاقة الاجتماعية في وجود احتمال أنَّه سيكون من ناحية مفهومة مسارًا لفعل اجتماعي».

وكـي توجـد علاقة من المهـمّ وجود أقل قـدر ممكن من التوجـه المتبادل لفعـل كل طـرف لأفعـال الطـرف الآخر، قد يكـون مضمونهـا «ذا طبيعة متنوعة للغايـة»[72]، وقد يقاوم بعضهم رؤية أنَّ الإبادة الجماعية تتضمن علاقات بسـبب صفتهـا غيـر المتسـاوية على الإطـلاق، ولكن أشـار ويبر إلـى أنَّ المعنى الذاتي «يجـب ألَّا يكـون ذاتـه للأطـراف كلهـا أصحـاب التوجـه المتقابـل فـي علاقـة اجتماعيـة معطـاة؛ إذ لا يوجـد حاجـة في هـذه الناحيـة للتبادليـة...، قد تكون العلاقة الاجتماعية غير متماثلة مع وجهات نظر الطرفين الآخرين»[73]، من هذه الناحيـة يمكـن أن نتحـدث عن الإبـادة الجماعية فـي تعابير علائقيـة، رغم أن اللغـة توحـي إلى أن فعـل الجناة مسـتقل عن اسـتجابات الضحايا، وفـي الواقع تؤثـر الأفعـال التي يقوم بها كل طرف في أفعـال الآخرين، حيث يصوغها راؤول هيلبـرغ جيـدًا بقولـه: «إنَّ التفاعل بين الجناة والضحايا أمـر مقدر»[74]، ويجادل ليفيـن أنَّ «الديناميكا بين الجناة والضحية قد تكون السـبب وراء تصاعد حدة القتـل فـي الإبادة الجماعية»[75]، لا يملك الجناة خيارًا إلا أنْ يوجهوا أفعالهم إلى العدو الأقوى الذي يهاجمهم، غير أنَّ أفعال الضحايا تؤثر في أفعال الجناة، إذ قد يكون للتعاون والمقاومة آثار عميقة في تصرف الجناة (راجع الإطار 7.2).

يدفعنـا تعـرُّف السـمة العلائقيـة للإبـادة الجماعيـة باتجـاه وصـفٍ نـوع الهيـاكل التـي تتضمنها، يعنـي الهيكل في اللغـة العامية المنظمة أو المؤسسـة، ولا تصـف الإبـادة الجماعيـة مؤسسـة اجتماعيـة متينـة بـذات الطريقـة التـي تصـف فيهـا الإقطاعيـة أو الدولـة أو البيروقراطيـة، واجتماعيًّـا للهيـكل معنى

أوسع «هيكل العلاقات الاجتماعية على مر الزمان والمكان العامّ والذي يتمّ فيه استنساخ نماذج الفعل الاجتماعي المتكرر»[76]، وهكذا يمكن اعتبار الإبادة الجماعية نموذجًا معيّنًا، أو هيكلًا للصراع يركز على الصراع غير المتماثل للقوة المسلحة والمجتمع المدني الأعزل، ولكنه ينطوي على احتمالية المقاومة المسلحة، والتحالف مع قوى مسلحة أخرى قادرة على موازنة صراع الإبادة الجماعية، وجعله أكثر تماثلًا، وكشكلٍ بنيوي من الأفضل مقارنة الإبادة الجماعية بهياكل أخرى للصراع، وعلى وجه الخصوص الصراع السياسي العنيف واسع النطاق. إنَّ مميزات الإبادة الجماعية مبنية على اختلافها عن الأنواع الأخرى، وخصوصًا الحرب، النوع الأساسي للصراع والسلطة التي تشاركها في العديد من السمات.

سأتناول هذا الهيكل بصورةٍ أوسع في الفصل القادم.

يتضمن الصراع أشكالًا بنيوية، فمن ناحية تحوِّل الإبادة الجماعية الهياكل الموجودة ومؤسسات الدولة ـ الجيش والشرطة والمحاكم والبلديات والمجتمع المدني- الأحزاب وحركات التحرير والكنائس والمنظمات العِرْقية، وتتبناها من أجل غاياتها الخاصة، ومن ناحية أخرى تقوم بخلق مؤسساتٍ محددة جديدة توافق أهدافها، ويمكن أن ترى مثل تلك المؤسسات حتّى في الإبادة الجماعية غير المتمركزة حول الدولة؛ على سبيل المثال في خلق مستوطن جديد ومليشيات عشائرية من أجل ارتكاب أعمال عنف في القضايا المتمركزة حول الدولة، وعلى وجه الخصوص واسعة النطاق، فإنَّ التطور المؤسساتي واضح أكثر. إنَّ تطور وحدات قتل خاصة مثل وحدة النخبة النازية (إس إس) وإنساتزكروبن (مجاميع المهمات) هو أحد المظاهر، أما المظهر

الآخر فهو تنوع أنظمة المخيمات، وأحياء الأقليات، وأماكن أخرى حيث تتمركز التعدادات السكانية المستهدفة بالجوع والقتل والاغتصاب، وكانت إسبانيا أول من أنشأ تلك التجمعات في كوبا.

الإطار 7.2 الإبادة الجماعية العلائقية: آثار إستراتيجيات المجموعة المستهدفة على الجناة

تسيء العديد من البحوث فهم الإبادة الجماعية، وترى أنها شيء يفعله الجناة ببساطةٍ بالضحايا، على افتراض أنَّ المستهدفين بالإبادة الجماعية بلا حيلة، أو أنْ مقاومتهم محكوم عليها بالفشل، مثل انتفاضة غيتو وارسو البطولية عام 1943م، ويشير كثير ون إلى أنَّ أفعال التجمعات السكنية المستهدفة -وبخاصة الفاعلون المنظمون الذين يدّعون أنَّهم يمثلون المستهدفين- قد تؤثّر في نتيجة الإبادة الجماعية.

من الخطأ رؤية استجابات المجموعات المستهدفة فقط من ناحية المقاومة، فيناقش زيغمونت بومان تعاون نخبة اليهود مع السلطات النازية في أحياء الأقليات في بولندا، حيث يرى ذلك كاستجابة منطقية من حيث إنَّ القادة اليهود عرفوا نقاط ضعفهم عن طريق المساعدة في أعمال حفظ الأمن؛ من أجل ممارسة بعض التحكم المحدود في تأثير السياسات النازية في التجمعات السكنية لليهود، ولكن مكَّنت هذه الاستجابة النازيين من اختيار زملاء جدد من أولئك القادة، مما أثَّر في شكل سياستهم في الإبادة الجماعية، عوضًا عن إعدام اليهود عن طريق القضاء على نخبتهم، كما فعل معظم مقترفي الإبادة الجماعية، ولمدة وجد النازيون أنَّ «توظيف عقلية الضحايا كان حلًّا عقلانيًّا أكثر من القتل الجماعي»[77]، وعلى المدى البعيد لا يمكن للخضوع أنْ يعطي اليهود الخلاص «تحت ظروف سلطة غير متناهية بشدّة، فإنَّ عقلانية المحكومين نعمة ونقمة في

آنٍ معًا، قد تعمل لصالحهم، ولكن يمكن أنْ تكون سبب دمارهم»[78]، آخّر التعاون بأفضل حالاته القتل الجماعي الأخير لليهود.

المقاومة المسلحة قد تؤثر أيضًا في نتيجة التجمعات السكنية المهددة، فلم تكن المجموعات اليهودية المسلحة الصغيرة نسبيًّا قادرةً على منع الإبادة الجماعية النازية وأفعالها، شأنها شأن المقاومين المسلحين، فسببت أحيانًا عنفًا أعظم على التجمعات السكنية على المدى القصير، حتّى لو أسهموا مع الجيش الأحمر والحلفاء الغربيين في التغلب على الإبادة الجماعية على المدى البعيد. حلل ألن جاي كوبرمان ديناميكية الانتفاضة المسلحة والإبادة الجماعية، الذي جادل أنَّ النزاع المسلح لم يثر الإبادة المسلحة في بعض الحالات وحسب، بل عرفت المجموعات المسلحة والذين يرون أنفسهم ممثلين للشعب الضعيف، أنها ثمن للنصر، ويجادل كوبرمان أنَّ اجتياح الجبهة الوطنية الرواندية قد أثار إبادة عام 1994م، وأسهمت الجبهة في «مذابح توتسي التي قام بها نظام قوة هوتو نتيجةً لأفعالهم»[79]، ولكن أقرَّ بأنَّ الجبهة الوطنية لم تتصور حجم الإبادة الجماعية التي حدثت بالواقع، وفي عمل لاحق يُوسِّع كوبرمان هذا الجدال عندما ادعى أنَّ «الثوار أثاروا عنف الإبادة الجماعية الذي قام به الصربيون في البوسنة وكوسوفو؛ من أجل توليد تعاطف دولي، والضغط للحصول على التدخل الإنساني»[80].

تسلط هذه الأمثلة الضوء على حقيقة أنَّ المجموعات المستهدفة ليست متجانسة، وأنَّ أفعال القادة المسلحين أو المنظمات المسلحة قد تؤثر في العواقب المترتبة على التجمعات السكانية الكبيرة، ويعزو كوبرمان فيما يخص قضية رواندا إستراتيجية القوة الوطنية الرواندية إلى:

انقسام ضمن أقلية التوتسي الرواندية ناجم عن تجربة اللجوء الطويلة، وبحلول عام 1990م شعر الكثير من اللاجئين ممن أمضوا ثلاثة عقود في أوغندا، والذين تشكلت القوة الوطنية الرواندية منهم بشيء من اللُحمة مع أولئك الذين يواجهون

الانتقام في رواندا...، ومن منظور مناقض قاوم الكثير من التوتسيين المتمردينَ بضراوة. «قد يساعد الانشقاق الداخلي ضمن الأقلية التوتسية في شرح السبب وراء كون القوة الوطنية الرواندية تتمتع بمقدار عالٍ من التسامح فيما يخص القتل المدفوع بالانتقام»[81].

يعد هذا مثالًا جيدًا على الحاجة إلى التمييز بين التجمعات السكانية من ناحية، والمنظمات السياسية والعسكرية التي تدَّعي تمثيل شؤونها الإثنية أو القومية من ناحية أخرى.

وبريطانيا في جنوب إفريقيا في بداية القرن العشرين، نموذج هُيئ فيما بعد للنظام الشامل لمعسكرات الأشغال الشاقة في الاتحاد السوفييتي (التي كان ضحايا إبادة ستالين يرسلون إليها)، ثم معسكرات الاعتقال والإبادة في الإمبراطورية النازية في أوروبا في زمن الحرب. ونظرًا إلى طبيعتها المنظمة والمؤسسية، فقد شدد علماء الاجتماع كثيرًا على عناصر (النظام) في الإبادة (انظر الإطار 7.3).

الإطار 7.3 ترتيب الإبادة الجماعية

تؤكد الدراسات العلمية الاجتماعية والتاريخية أن البلبلة التي تعتري عملية الإبادة الجماعية، وما تنطوي عليه من عنف وتدمير؛ تكشف عن عمليات منظَّمة قِوامها العلاقات والمؤسسات الاجتماعية المستمرة في ذلك، ويركز العديد من الكتاب الكلاسيكيين على الكتابات المتناولة للإبادة الجماعية الحديثة على هذا الشأن. أثار سكوت ستراوس Scott Straus فكرة «نظام الإبادة الجماعية المطورة خلال المؤسسات القائمة لتفسير الأحداث الواقعة في رواندا عام 1994م»[82] لم تكن

رواندا دولة ضعيفة، بل دولة قوية ومتلاحمة طبقًا للمعايير الإفريقية، انبثق الأمر عن التعبئة العسكرية لمدنيي الهوتو من خلال المؤسسات منخفضة المستوى التابعة لدولة رواندا ومجتمعها، يستفيد مرتكبو الإبادة الجماعية من نظام الحكومة المحلي المتمحور حول عامة الشعب، إذ يستخدمون نظام العمل الشيوعي، والذي عادة ما ينظم الذكور البالغين ضمن مهام زراعية لتعبئة الهوتو لقتل جيرانهم التوتسيين، يُظهر ستراوس أنه لهذا السبب لم يكن الاعتقال الأكبر للقتلة في صفوف المراهقين، أو من هم في العشرينيات من العمر ـ كما يمكن للمرء أن يعتقد ـ وإنما في صفوف من هم في الثلاثينيات.

يؤكد باحثون آخرون أن الإبادة الجماعية تنبثق عن تطور علاقات اجتماعية جديدة مميزة ناتجة من صدمات المجتمع السابقة، فنجد أن الفاشية غذَّت صلات المودة بين الصفوف الأمامية في الحرب العالمية الأولى بوصفها قوام نوع جديد من المجتمعات، إذ كتب الدكتاتور الإيطالي بينيتو موسوليني Benito Mussolini عن «حكم القادة العسكريين»[83]، وطالما وردت الفكرة ذاتها إن لم تكن الكلمة ذاتها أيضًا على لسان أدولف هتلر، ووفقًا للمؤرخ عمر بارتوف Omer Bartov فإن مجتمع المعركة kampfgemeinschaft تطور من الحرب التي دفعت بمجتمع واجه وحده الحرب وجهًا لوجه إلى مجتمع متخيَّل قائم على الصراع، وبناء على «أساس قومي استُبعدت منه مجموعات كاليهود»[84]، كان هذا هو الأساس الذي قام عليه مجتمع الشعب، وهو مجتمع قومي قائم على أساس إثني يصون النقاء الذي كان السبب الجوهري وراء ارتكاب الإبادة الجماعية، يبين توماس كون Thomas Kuhne كيف أن هذا المجتمع «كان يتسع في الحياة اليومية ليشمل الألمان العاديين ضمن مشروع الإبادة الجماعية»[85].

بيد أن الذين يدرسون ممارسة الإبادة الجماعية يؤكدون أن العلاقات الاجتماعية الجديدة تتطور ضمن المجموعات الموجودة عندما يُشحذون بالعنف المستهدِف

للمدنيين، يذكر كريستوفر براونينغ Christopher Browning أن عناصر من كتيبة شرطة احتياط ألمانية غير منخرطين بالنازية، رفضوا في البداية تنفيذ الأوامر المتمثلة بجمع الرجال والنساء والأطفال في بولندا المحتلة وقتلهم، إلا أنه يبيّن أنه عندما أخذ القتل يجري على قدم وساق، أدى ضغط الزملاء في الوحدة إلى جعلهم ينخرطون في العملية، فقد أصبح القتل عملية عادية وطبيعية[86].

يطرح دور أنظمة المعسكرات في مخططات الإبادة الجماعية أسئلة حول النظام والبنية بقوة؛ لأن الإبادة الجماعية هنا تُؤسَس خلال مرحلة مهمة من الزمن، أقام البريطانيون معسكرات الاعتقال في جنوب إفريقيا مع بداية القرن العشرين بوصفها وسيلة لاعتقال السكان المدنيين البويريين (مواطني جنوب إفريقيا من أصل أوروبي)، ومنعهم من دعم المقاتلين البويريين، وبعد ثلاثة عقود استخدم الستاليون والنازيون معسكرات مشابهة لاحتجاز السجناء السياسيين فيها، طُوِّر في الاتحاد السوفييتي نظام معتقل أشغال شاقة ضخم تُرسَل إليه ضحايا الإبادة الجماعية والقمع اللتين قامت بهما قوات ستالين، وظل النظام قائمًا لما يزيد على ربع قرن؛ بسبب اقتصاده القوي.

لقد طوّر النظام النازي على نحو فريد عددًا كبيرًا من مصانع الموت، مخصصة لفرز الناس للقتل الجماعي، وقد شدَّد عالم الاجتماع وولفغانغ سوفسكي الذي يدرس معسكرات الإبادة، على الفرق بينها وبين معسكرات الاعتقال، ومع ذلك فإنه يحدد نظام سلطة مميزًا؛عالمًا مغلقًا و مختبر عنف، قائمًا على العنف وعلى التركيز المفرط والمكثف والمنظم لسلطة القتل. نظام السلطة هذا، كما يقول، لا يمكن أن يتطابق مع الأهداف والغايات المعلنة أو المخطط لها للهرم التنظيمي الأعلى في البوليس السري الألماني؛ أي ما يمكن أن يدعى نوايا كبار القادة النازيين، بل إن دورته اليومية تميَّزت بالتبعيات والخصومات بين المستفيدين والموظفين والمعاونين والضحايا[87]».

السياقات البنيوية والنتائج غير المقصودة

إذا سلَّمنا بالإبادة الجماعية بوصفها بنية قائمة على الصراع، فإننا ننحو بعيدًا عن الجانب الأحادي لمفهوم القصد، ونبدأ بإيضاح هدفها الذي لن يكون جديدًا، فحتى مناصرو مبدأ القصد يُدخِلون بعض عناصر مفهوم بنيوي في شروحاتهم، ولو لم يفعلوا ذلك لحظوا بالقليل من المعقولية. ولشرح الإبادة الجماعية بصورة كاملة نحتاج إلى منحى أبعد من التحليل البنيوي لوضع صراع الإبادة الجماعية في مكانه من السياقات البنيوية الأكبر، وهذا نوع التحليل البنيوي الذي يؤيده بارتا، والذي استمده من سارتر عندما أشار إلى المستعمرين، والأشخاص البيض والسكان الأصليين كونهم يعيشون حتى يومنا هذا علاقة إبادة جماعية؛ إذ تتركب العلاقة بالطبيعة الفعلية للصدام الاستعماري[88]، وفي أستراليا -من منظور بارتا- «يرزح عرق كامل تحت وطأة لا ترحم من تدمير متأصل في الطبيعة الحقة للمجتمع، ومن هذا المنطلق سأدعو أستراليا خلال مئتي عام من وجودها مجتمعًا قائمًا على الإبادة الجماعية»[89].

تعد علاقة الأستراليين بالأبوريجيين (سكان أستراليا الأصليين) القائمة على الاستيلاء على الأراضي «علاقة ممثلة للإبادة الجماعية»[90]، ورغم جدال بارتا حول اشتمال هذه العلاقة على نتائج غير مقصودة فيما يخص انتزاع الملكية والمرض والكحول، يقرُّ أن «التهجير لم يتحقق في أي بقعة من بقاع الأرض دون تنفيذ قتل رسمي وغير رسمي، فقد كان القتل -سواء أكان مقبولًا رسميًّا أو غير مقبول- يُفهَمُ في كل مكان على أنه ضرورة في سبيل إرساء النظام الاقتصادي والاجتماعي الجديد، ولم تكن الصلة بين الاستيلاء والعنف غائبة عن الأذهان»[91].

تجمع فكرة بارتا البنيوية حول علاقات الإبادة الجماعية بين العنف المتعمَّد الصادر عن المستوطنين المسلحين، والميليشيات وسلطات الاحتلال، وبين عمليات التدمير غير المقصودة التي تنجم بصورة غير مباشرة عن الاستعمار، إذ يشير إلى نتاجهم المشترك من العواقب التدميرية، ومن الواضح أن نوعي العملية عملا في أستراليا والمجتمعات المستعمَرة بصورة ترادفية، ونحن بحاجة إلى تفسيرات تجمع بينهما، يبقى التمييز بين فعل الإبادة الجماعية القائم على الوعي، والصراع المتأتي منها أمرًا مهمًا؛ لأننا سنصورها بوصفها إبادة جماعية بغض النظر فيما إذا كانت نتيجتها أفضت إلى تدمير ناجح للسكان الأصليين أم لا، كان التدمير المتعمَّد مختلفًا عن العمليات التدميرية بصورة غير مقصودة، رغم أنها كانت ثمرة مشروع استعماري استوجبت نتيجته الناجحة اجتثاث مجتمعات أصلية، ومن ثَمَّ تقتضي منا إعادة النظر في حجة بارتا القوية أن نميز بين بنية الإبادة الجماعية المتمثلة بالصراع بين المستوطنين المسلحين والأبوريجيين، وبين السياقات البنيوية المتمثلة بالاستعمار والمجتمع الاستعماري اللتين أثمرتا عن صراعات إبادة جماعية، وعن القسم الأكبر من العمليات الاقتصادية والاجتماعية التي أوهنت المجتمع الأصلي.

كان العمل الهادف والمقصود يمثل أمرًا جوهريًّا بالنسبة إلى بنية الإبادة الجماعية، وبناءً عليه لا ينبغي إسقاطه من تعريف الإبادة الجماعية، ويمكن تسمية النتيجة الإجمالية بأنها مرتبطة بالإبادة الجماعية بما أنها اقتضت تدمير مجتمعات الأبوريجيين على نطاق واسع، فضلًا عن لعب عناصر الإبادة الجماعية المقصودة دورًا مهمًا في ذلك، أولًا: مثّل التدمير المتعمد سببًا جزئيًّا «حتى لو كان عدد الوفيات الناجمة عن أسباب أخرى أكبر بكثير من تلك الناجمة عن

العنف المباشر»[92]. ثانيًا: كشفت عقلية تنطوي على الإبادة الجماعية التي عُدت نتيجة الاستعمار من منظورها متمثلةً بـ «الانقراض المحتم للعرق الأسود»[93]، عن النمط العام لأفعال المستعمرين حتى تلك الأفعال التي لم تنطوِ على إبادة جماعية متعمدة، فيمكن أن يُرى الاستعمار على أنه سياق بنيوي للإبادة الجماعية بصورة مقبولة في أستراليا، ومناطق أخرى خضعت للاختراق الأوروبي.

ثمة مقتضيات مهمة خلف حجة بارتا تتصل بفهمنا للمسؤولية عن الإبادة الجماعية، فهو مُدرك بأن مقاربة علاقات الإبادة الجماعية يمكن أن تنطوي على أن «اللوم لا يقع على أي شخص»[94]، إن ما ترمي إليه حجته هو وجود أوجه معقدة من المسؤولية غير المباشرة والمباشرة عن عمليات مدمرة، ومماثلة للصلات المعقدة الكائنة بين سياسات الإبادة الجماعية المقصودة، وبين التطورات التي لا تكون بحد ذاتها مرتبطة بالإبادة الجماعية، وكما يقول: «لا يمكن للإبادة الجماعية أن تكون جريمة تُفضي إلى نتائج غير مقصودة، فنحن نتوقع منها أن تُدرَج ضمن ما يتصل بالوعي، بيد أن النتائج غير المقصودة لا تحصى فيما يخص العلاقات التاريخية الحقيقية، وانطلاقًا من هذه النتائج، فضلًا عن الوعي المشوش يكون لزامًا علينا أن نحدد الطبيعة الفعلية لهذه العلاقة»[95]، وبذا لا يُسقِط التحليل البنيوي مسألة النية، بل إنه يتمحور كليًّا حول العلاقات بين النتائج المقصودة وغير المقصودة، ضمن أنماط أكبر من العلاقات الاجتماعية والفعل الاجتماعي.

تتصل الفكرة التي تقضي بأن العواقب المدمرة قد تكون نتيجة للدمج بين الأفعال المقصودة وغير المقصودة؛ فعلى سبيل المثال تعد الكثير من المجاعات حصيلة ظروف طبيعية -كما هي حال الهند المحتلة في القرن

التاسع عشر- أو سياسات معادية للفلاحين لم تتعمد التسبب بموت جماعي -سياسة ستالين مجاعة الرعب وسياسة ماو Mao القفزة الكبرى نحو الأمام- فإذا فشلت الأنظمة، سواء أكانت أنظمة استعمارية أو ستالينية في اتخاذ خطوة لوضع حد أو نهاية للمجاعة، عندئذٍ يمكن للنتائج أن تصبح أمرًا متعمَّدًا، وفهم مسألة كهذه أمر باعث على الثقافة «فإذا تم تجنب تدمير التجمعات السكانية المدنية...، من خلال اختيار سلاح ووسائل... إلخ، فيمكن للقائد العسكري عندئذ أن يكون عرضة للمساءلة القانونية تحت البند الثاني الوارد في اتفاقيات لاهاي الصادرة عام 1907م»[96]، حتى لو لم يعتزم قتل المدنيين، إذا كان القادة ينفذون سياساتهم فيما يخص إدراكهم لحالة الجوع بممارسات تفاقمهاكما فعل ستالين و ماو ببيع الحبوب خارج البلاد، ومنع الفلاحين من الوصول إليها يكون التعمد هنا أمرًا جليًّا.

الخلاصة

أظهر هذا الفصل ضرورة استبدال مفهوم التعمد المستخدَم في دراسات الإبادة الجماعية، والمتأثرة بشدة بالفكر القانوني، بمفهوم واقعي من الناحية الاجتماعية، ناقشتُ معتمدًا على نموذج ويبر في المنهجية الاجتماعية أنه يمكن لغايات الجناة التي تشكل مُقوِّمًا واحدًا من توجههم الذاتي أن تكون مجرد نقطة انطلاق نحو التحليل، فنحن بحاجة إلى فهم ذاتية الجاني في سياق العلاقات الاجتماعية القائمة بين الجناة وأهدافهم، والطرف الثالث، فضلًا عن ذلك نحن بحاجة إلى تمحيص الواسطة لهؤلاء الفاعلين كلهم بوصفها جزءًا من البنية الموضوعية للصراع في الإبادة الجماعية، وهو الأمر الذي سأبحثه في الفصل الآتي.